

# سياسات الاقتصاد الكلى والنمو فى المنطقة العربية

## مقدمة

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلى شرطاً ضرورياً من أجل التنمية والنمو . ومع ذلك فإن التوصيات المتداولة من المنظمات الدولية , حول الشروط التى تشكل ادارة جيدة للاقتصاد الكلى لتحقيق الاستقرار , كانت ضيقة الى حد بعيد . وفى الواقع , قد أدت فى العديد من الدول النامية الى نتائج على عكس ماكان مرجوا منها .

وقد أدت التطورات فى العقد الأخير الى تغيير التصورات السائدة فى العالم عن طبيعة سياسات الاقتصاد الكلى المرغوب فيها , وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية فى نهاية التسعينات , وعملية الانهيار الاقتصادى فى الأرجنتين فى بداية هذا العقد إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية " الحكيمة " ظاهرياً قد أدت الى احتمالية نشوب أزمات . وأدى التركيز الواضح الذى تضعه الأمم المتحدة والمجتمع الدولى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة لتأمين تمويل كاف لعمليات التنمية قد دلت على الحاجة إلى تغيير التركيز فى أساليب إدارة الإقتصاد الكلى فى الاقتصادات النامية المفتوحة على النحو التالى :

- لا بد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلى ضمن إطار منسق , وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض .
- يجب أن يكون الأفق الزمنى متوسط المدى , وأن يكون موضوعاً ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التى تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلى والانفاق العام.
- يجب أن تتحلى أهداف النمو الاقتصادى , واستقرار سبل العيش , وخلق فرص العمل بأهمية خاصة , وأن لا يتم التضحية بها من خلال التركيز الضيق على استقرار الاقتصاد الكلى والسيطرة على التضخم .
- معدلات النمو الاقتصادى ليست فقط هى القضية المحورية , بل طريقة ومصادر هذا النمو . وفى الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام , الذى يتضمن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر يكون مفضلاً على معدل نمو أعلى ولكن مبنى على عدم مساواة أكبر فى الدخل ويحتوى إمكانية أكبر لمقاومة التقلبات والأزمات .

- يجب أن يكون الهدف الأساسى لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص عمل منتجة تؤدي إلى " عمل لائق " . وهذا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات للاقتصاد الكلى , فالسياسات الصناعية التى تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار , والسياسات المالية والانفاق العام كلاهما يلعب دورا مهما فى هذا المجال . إذ يجب الاقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعى فى التعليم والصحة والترويج .
- يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية , وليس العكس , ويجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو اهداف اقتصادية حقيقية مثل خلق فرص عمل وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر . وكل هذا له إنعكاسات على نوع الاستقلالية التى تمنح للمصرف المركزى , وهى أيضا تعنى أن عملية استهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحورى للسياسات النقدية.
- كل سياسات الاقتصاد الكلى يجب أن تعبر اهتماما كبيرا لاعتبارات المساواة والانصاف .

## 1. مقومات السياسة الاقتصادية الكلية

إذا ما إفترضنا أن الحد الأدنى من الأهداف التى يرمى إليها راسم السياسة الإقتصادية الكلية فى أى بلد ( متقدم أم نامٍ ) تتلخص فى أربعة أهداف رئيسية :

- 1- الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل .
- 2- الحفاظ على مستوى عالٍ من الانفاق الاستثمارى ( عام أو خاص ) .
- 3- الحد من مقدار العجز فى ميزان المدفوعات
- 4- مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى .
- 5- تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين .

ونقطة البدء فى تكوين تصور مبدئى عن الصورة الكلية للإقتصاد القومى تتمثل فى محاولة تركيب معادلة الناتج المحلى الاجمالى فى الأجلين القصير والمتوسط .

ووفقا لهذا التصور يمكن التفرقة بين نوعين من المتغيرات الكلية ( macro-variables ):

- ا- المتغيرات التى تمثل قيم معطاه بناء على تقديرات مستقلة , وتسمى هذه المتغيرات " معطاه من الخارج " ( Autonomous ) بلغة الاقتصاديين .

ب- المتغيرات التي تتغير قيمتها بتغير قيم المتغيرات الأخرى , وهى تسمى متغيرات " تابعة " ( أو Dependent ) , حيث أن القيم التي تأخذها تلك المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات الأخرى .

ويمكن لنا , على سبيل التبسيط , إعتبار متغيرات كلية مثل " مستوى الإنفاق الحكومى "  $C_g$  , و " مستوى الصادرات الكلية "  $X$  , و " مستوى الاستثمار الكلى "  $I$  , تنتمى إلى المجموعة الأولى , أى تمثل قيم معطاه بناء على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسؤولين , بينما نجد متغيرات أخرى مثل "مستوى استهلاك القطاع العائلى"  $C_h$  , و "مستوى الواردات الكلية"  $M$  , تنتمى إلى المجموعة الثانية , أى تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الأخرى " المعطاه"

ووفقا لهذا التصور , يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للنواتج القومى الاجمالي خلال أى فترة زمنية على النحو التالى :

$$Y = C_h + C_g + I + ( X - M )$$

وبالنسبة للإقتصاديات المفتوحة ( Open Economies ) توجد علاقة توازنية هامة على المستوى الكلى تتمثل فى :

[ الإستثمار الخاص – المدخرات الخاصة ] + العجز فى موازنة الدولة  $\equiv$  عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات<sup>1</sup> .

ويمكن أن يؤدي الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة الى توليد ضغوط تضخمية فى الأحوال التالية :

<sup>1</sup> على سبيل المثال , اذا كان حجم الاستثمار الخاص 20 % من الناتج المحلى الاجمالي , والدخار الخاص 29 % من الناتج المحلى الاجمالي , بينما يبلغ عجز الموازنة العامة 9 % من الناتج المحلى الاجمالي , فإنه وفقا لهذ المعادلة فإن عجز الحساب الجارى = صفر . ويمكن تصور الوضع العكسى , حيث يكون هناك فائض فى موازنة الدولة يقدر بـ 5 % من الناتج المحلى الاجمالي , والاستثمارات الخاصة أكبر من حجم المدخرات الخاصة بمقدار 10 % من الناتج المحلى الاجمالي , عندئذ يصبح عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات 5 % من الناتج المحلى الاجمالي . وكانت الحالة الأولى هى السائدة فى حالة ايطاليا منذ منتصف الثمانينات حيث كان هناك عجز مالى فى موازنة الدولة يقدر بـ 9 % من الناتج المحلى الاجمالي تم تمويله كليا من فائض المدخرات الخاصة على الاستثمارات الخاصة .

أ- إذا كان الانفاق العام لا يصاحبه توليد آثار المضاعف ( Multiplier Effects ) فى الإقتصاد القومى , الذى يؤدى الى توسيع نطاق الناتج المحلى الاجمالى , وبالتالي توسيع مستوى النشاط الإقتصادى والقاعدة الضريبية .

ب- فى حالة وجود اختناقات فى جانب العرض كما هو الحال فى عدد كبير من الدول النامية , وان كان يمكن التغلب على هذه الاختناقات فى " إقتصاد مفتوح " بأن يتم استخدام الواردات للتقليل من أثر تلك الاختناقات ولو لفترة مؤقتة .

ج- أن لا يكون هناك فائض فى الطاقات الإنتاجية القائمة .

ولهذا إذا ما أردنا تحقيق أحد الأهداف الأساسية للسياسة الإقتصادية الكلية ولا سيما فى مجال المحافظة على " إستقرار الأسعار " ومكافحة الضغوط التضخمية , من ناحية , وللإقلال من حدة العجز فى ميزان المدفوعات , من ناحية أخرى , فليس أمام راسم السياسة الإقتصادية من أمل فى إعادة التوازن للإقتصاد القومى فى ظل هذه الأوضاع سوى من خلال :

أ- تحقيق زيادة فى مستوى إنتاجية العمل فى الإقتصاد القومى لزيادة المعروض من السلع والخدمات ( دون زيادة فى الأسعار ) .

ب- حدوث تحسن فى شروط التبادل الدولية لصالح الصادرات الوطنية .

وكلاهما يمثل " هامش للمناورة " متاح لراسم السياسة الإقتصادية : الأول يقع تحت سيطرته , والثانى يخرج تماماً من دائرة سيطرته .

## 2. السياسات الكلية والنمو

تشكل الاستثمارات العامة والخاصة المحرك الرئيسى لعملية النمو ويتأثر كل منهما بالعديد من العوامل والمتغيرات. وفى حالة العديد من البلدان النامية هناك ضرورة لإستكمال البنية التحتية المادية والإجتماعية ( أو مايسمى البنيان الإرتكازى للإقتصاد القومى ) . وهنا تكون الحاجة الى الاستثمارات

العامة ضرورة تاريخية, لأنه من غير المرجح أن يقوم القطاع الخاص بتلك الاستثمارات بالمستوى المطلوب , نظراً لضعف الربحية المالية فى الأجل القصير رغم ارتفاع العائد الاجتماعى على تلك الاستثمارات فى الأجلين المتوسط والطويل<sup>2</sup> , لما تولده من خارجيات ( Externalities ) تعم على الاقتصاد القومى فى مجموعه .

ومن ناحية أخرى , تتوقف الاستثمارات الخاصة على توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية , إذ يمكن للإستثمارات الخاصة أن تنشط رغم إرتفاع سعر الفائدة , طالما أن الربحية المتوقعة تفوق سعر الفائدة السائد فى السوق .

وهنا لابد من دحض المقولة السائدة والقائلة بأن " الاستثمارات العامة تؤدي الى تقليص حجم الاستثمارات الخاصة ( The Crowding – Out Argument ) " , وهى مقولة مبنية على فرضية خاطئة مفادها أن طلب الحكومة على الأموال المقترضة ( Loanable Funds ) يؤدي الى زيادة سعر الفائدة السائد فى السوق , ومن ثم يؤدي هذا الارتفاع الى تقليص حجم الاستثمارات الخاصة . بينما فى الواقع تؤدي الاستثمارات الكبيرة فى البنية التحتية من قبل الدولة الى خلق علاقات ترابط دينامية مع الصناعات الخاصة وخلق فرص جديدة للعرض والطلب تؤدي الى تشجيع الاستثمار الخاص على دخول مجالات وأنشطة جديدة ( Crowding – in ) . ولهذا فهناك دور أساسى للدولة والقطاع العام كمستثمر طالما أن معدل العائد الاجتماعى على تلك الاستثمارات يفوق سعر الفائدة المتوقع ( راجع الاطار حول نموذج هارود- دومار ) .

وهكذا فإن النمو الحقيقى يتحدد بتضافر عوامل الانتاج : رأس المال المادى والبشرى , العمالة المدربة , معدل نمو الانتاجية والتقدم التكنولوجى .

<sup>2</sup> هناك ممارسات حديثة يقوم فيها القطاع الخاص بمساهمات هامة فى مشروعات البنية التحتية , وفقاً لنظام الـ B.O.T ( Build,Operate,Transfer ) , أى : البناء والتشغيل , ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتم فيها استعادة جانب هام من الانفاق الاستثمارى الخاص .

### إطار ( 1 ) نموذج هارود – دومار

يحفز الاستثمار العام النمو , سواء أكان بفعل أثره على تنشيط الطلب أو على خلق طاقات إنتاجية جديدة , إلا إذا كان العائد على عنصر الإستثمار الخاص أعلى بكثير من العائد على عنصر الإستثمار العام بحيث يبقى أثر الإستثمار على النمو سالباً . ويمكن توضيح هذا باستخدام " نموذج هارود- دومار " البسيط , حيث يرمز الحرف  $y$  إلى معدل النمو , ويرمز  $v$  إلى المعامل الحدى لرأس المال , ويرمز  $I$  إلى حصة الإستثمار من الناتج . ويرمز المختصران  $pr$  و  $pu$  إلى الإستثمار الخاص والعام على الترتيب , و  $0$  و  $1$  يرمزان إلى فترتين زمنيتين . وبدون الإستثمار العام يكون المعدل المحتمل للنمو على النحو التالي :

$$Y_0 = [ v_{pr} ] [ i_{pr0} ]$$

حجم الاستثمارات الخاص في الفترة ( 0 )

= معدل النمو في الفترة ( 0 )

معامل رأس المال الحدى للإستثمار الخاص

وإذا افترضنا أن " نسبة المزامحة " هي  $a$  ( أى نسبة الانخفاض في الإستثمار الخاص بسبب الإستثمار العام ) , وإذا افترضنا أن نسبة رأس المال إلى الناتج الخاص هي ذاتها في الفترتين , يصبح معدل النمو الجديد بوجود الإستثمار العام :

$$Y_1 = [ v_{pr} ] [ i_{pr0} - a i_{pu1} ] + [ v_{pu} ] [ i_{pu1} ]$$

ويمكن مقارنة السيناريوهين بطرح نتيجة الفترة الزمنية الأولى من نتيجة الفترة الزمنية الثانية :

$$Y_1 - y_0 = i_{pu1} [ v_{pu} a v_{pr} ]$$

ولا تؤدي المزامحة بسبب تأثير الإستثمار العام إلى تخفيض معدل النمو إلا إذا كان الإستثمار العام يستخدم مقدارا من رأس المال يتجاوز ما يستخدمه الإستثمار الخاص , يعادل نسبة المزامحة . وإذا كانت نسبة رأس المال إلى الناتج في الإستثمار العام أقل منها في الإستثمار الخاص , فلا يؤدي الإستثمار العام إلى خفض معدل النمو , مهما بلغت نسبة المزامحة , حتى لو افترض أنها بلغت حدها الأقصى ( أى المزامحة التامة ) . وإذا بلغت المزامحة حدها الكلى , لا ينخفض معدل النمو إلا إذا كان الإستثمار العام يستخدم مقدارا من رأس المال أكبر من الذى يستخدمه الإستثمار الخاص . ونتيجة لذلك , يحدث الإستثمار العام أثارا سلبية على مصادر توليد القدرة اللازمة للنمو , فقط في ظروف محددة تبلغ فيها المزامحة حدها الكلى , ويستخدم فيها الإستثمار الخاص مقدارا أقل من رأس المال لوحدة الإنتاج . فالحالة الأولى مستبعدة والحالة الثانية يمكن تجنبها عن طريق الاختيار العام لمشاريع الإستثمار . والابحاث الهامة التى أنجزت في مجال الأشغال العامة التى تتسم بكثافة فرص العمل حافلة بالمبادئ التوجيهية العملية لضمان عدم الإفراط في استخدام رأس المال في الإستثمار العام . وتبين النظرية والممارسة أن المزامحة يستبعد أن تحدث أثرا سلبيا على النمو .

### 3. الأدوات الرئيسية لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية

هناك ثلاث أدوات رئيسية لإدارة عجلات الاقتصاد الكلى وهى :

( 1 ) السياسة المالية

( 2 ) السياسة النقدية

### 3) سياسات سعر الصرف

السياسات المالية تغطي امورا مثل نظام الضرائب وأساليب أخرى لتعبئة الموارد , ومستويات وطرق الانفاق. بينما تعنى السياسة النقدية بأسعار الفائدة ومستويات الائتمان فى الاقتصاد . كما أن إدارة أسعار الصرف للعملة المحلية فى الاقتصادات المفتوحة المعاصرة يمثل عنصرا هاما من عناصر إدارة الاقتصاد الكلى .

وقد يكون هدف تحقيق استقرار الاسعار متناقضا مع هدف خلق فرص عمل جديدة . وللأسف فإن السعى وراء استقرار الاسعار أو تصحيح " عدم التوازن " الخارجى قد أصبح فى كثير من الأحيان مسيطرا لدرجة أنه قد يقود لإهمال البطالة المفتوحة والبطالة المقنعة المنتشرة والمتواصلة . بينما التحول فى التركيز على جعل إيجاد فرص عمل منتجة هو الهدف الأكثر أهمية , وهو لا يؤدي بالضرورة الى عدم توازن أو عدم استقرار .

### 1.3 صلات قصيرة المدى وبعيدة المدى

يفترض صانعو السياسات الاقتصادية أحيانا أن سياسات الاقتصاد الكلى هى اجراءات قصيرة المدى من اجل معالجة مشاكل جارية , أهمها هو الاستقرار وتصحيح عدم التوازنات الكلية , وبأنه يمكن التعامل معها بمعزل عن إجراءات تشجيع النمو الاقتصادى والتنمية . ولكن يمكن لإجراءات قصيرة المدى أن تؤثر على الاستراتيجيات الاقتصادية المحتملة مستقبليا . مثال ذلك : أن تخفيضا غير حكيم فى الانفاق العام من أجل تصحيح عجز مالى , قد ينتج عنه تخفيضا فى استثمارات البنية التحتية المهمة , وهذا يؤثر بصفة غير مباشرة على آفاق النمو المستقبلى .

وبالمقابل فإن الخطط التنموية المصممة من أجل آجال متوسطة ( أو أطول من ذلك ) قد تؤثر بصفة مباشرة على التحركات فى المدى القصير . مثال ذلك السياسات من أجل تحرير التجارة المصممة من أجل تخفيض العجز الخارجى من خلال جعل الأسعار



المحلية أكثر تماشياً مع أسعار التجارة العالمية قد تخلق حوافز من أجل خفض الاستثمار وزيادة الاستهلاك .

إن سياسات الاقتصاد الكلى على المدى القصير واستراتيجيات النمو للمدى الأبعد هي مترابطة بشكل كبير , وليست منفصلة أو مستقلة . وعلى وجه الخصوص , فإن الاستثمار العام يؤثر على النمو **بصفة مباشرة** , وذلك بتحسين شروط العرض فى البنية التحتية . وبالتالي يوسع قاعدة رأس المال للاقتصاد والامكانية للتراكم المستقبلي, **وبصفة غير مباشرة** من خلال ارتباطه الايجابى مع الاستثمار الخاص . بالإضافة الى النمو المرتبط بخلق فرص عمل منتجة .

ومن الاهتمامات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلى هو خفض درجة التقلبات الاقتصادية . إذ أن عدم الاستقرار الاقتصادى هو شىء غير مرغوب لعدة أسباب , إن هناك تكاليف مباشرة على تغيرات الدخل فى حال وجود أسواق رأسمالية وتأمينية غير كاملة , ويتزامن ذلك مع الهبوط فى النشاط الاقتصادى , هبوط الاستهلاك وخصوصا فى أوساط الفقراء . وبصفة عامة , فإن الفقراء يحملون عبء التذبذبات الاقتصادى , فهم يعانون من التدهور من خلال ارتفاع نسبة البطالة وهبوط الأجور الحقيقية , وهم فى العادة يكسبون أقل فى فترات الازدهار الاقتصادى , التى تتزامن مع عوائد أعلى على رأس المال ولا تتزامن بالضرورة مع خلق فرص عمل أكثر .

### 2.3 المفاضلات فى اختيار السياسات

فى ظل وجود التناقضات المحتملة بين الأهداف , فإن البحث عن مزيج أمثل من السياسات ( Policy mix ) ليس ممارسة تكنوقراطية فحسب , ولكنه يعكس الخيارات السياسية وله دلالات اجتماعية . إذ أن السياسات الشاملة تحمل نتائج توزيعية قوية , وخصوصا من ناحية توزيع الأصول والدخل والاختلاف فى توفير السلع والخدمات العامة بين المجموعات المختلفة من السكان .

وباختصار , فإن صنع السياسة الاقتصادية , وخصوصا سياسة الاقتصاد الكلى , ليست متعلقة فقط بالمجاميع الكلية فى الاقتصاد , بل ايضا بتوزيع الدخل والمكاسب والخسارة عبر الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

وهناك نقطة جديرة بالعناية لا بد أن تؤخذ بالإعتبار , وهى مدى أهمية أدوات الاقتصاد الجزئى فى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلى . إذ أن تدخلات محددة للاقتصاد الجزئى يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة على مستوى الاقتصاد الكلى وعلى التنمية عموما , سواء ايجابا أو سلبا . مثال ذلك أن قرارات الائتمان قد تؤثر على التوازنات فيما بين القطاعات وبالتالي على مسار النمو الكلى واتجاهاته .

#### 4. السياسة المالية

تتعلق السياسة المالية بمجموعة من السياسات الحكومية لتحصيل الإيرادات وأنماط الإنفاق الحكومي , وهى تلعب دورا حاسما فى تحديد مستويات النشاط الإقتصادى , كما تؤثر على توزيع الدخل . ويلاحظ أن الوسائل التى يتم من خلالها تعبئة الموارد العامة , والمدى الذى تزيد به , تؤثر على دخل القطاعات المختلفة فى المجتمع , وعلى قدرة الحكومة على الإنفاق العام . وهذا يؤثر مباشرة على إمكانية التوسع الإقتصادى فى المستقبل بسبب الدور الحاسم للاستثمار العام .

ومن المهم لأى استراتيجية مالية أن تكون مستدامة على المدى المتوسط , و هذا يعنى أن لا تؤدي الى تراكم ضخم للديون العامة أو تقود الى عجز تراكمى فى الموازنات العامة للدولة . ولهذا فهناك حاجة ملحة إلى ممارسة الضبط المالى خلال المدى المتوسط ( فى مدى ثلاث سنوات ) . ولكن ليس هذا المطلوب دائما فى الأجل القصير . إذ أن الإصرار على تحقيق أهداف مالية جامدة فى كل دورة سنوية قد يؤدي الى نتائج عكسية اذا كان ذلك يعنى تخفيض فرص النمو وإمكانية إيجاد فرص العمل وعدم توظيف الموارد المحلية بطريقة فعالة .

#### تعبئة الموارد :

إن مسألة زيادة حجم الإيرادات العامة فى معظم الدول النامية هى مسألة فى غاية الأهمية . فمن الضرورى للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة . وهناك دلائل دولية تدل على ان الدول التى حققت درجة من النجاح فى التنمية الاقتصادية , هى أيضا تلك التى تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة .

ومن ناحية أخرى , إن تخفيض النفقات الحكومية كجزء من الاجراءات المالية التصحيحية ( فى ظل برامج التكيف الهيكلى ) يجعل نمو الناتج اكثر بطئا والذى بدوره يؤثر سلبا على تحصيل الضريبة نتيجة تقلص القاعدة الضريبية , حتى بنفس المعدلات الضريبية القائمة . ولكل هذه الاسباب فإن عوائد الضريبة كجزء من الناتج المحلى الإجمالى كانت فى حالة تراجع فى الدول النامية كمجموعة .

إن الأنظمة الضريبية المرغوبة في الدول النامية والتي ستوفر حصيلة ضريبية متزايدة , دون أن تضر الفقراء , ودون أن يكون لها أثر تراجعى , تقوم على العناصر التالية :

- تحسين نظم الادارة الضريبية وتعزيزها بواسطة توفير موارد عامة لهذه النشاطات , وخفض وإلغاء الاستثناءات وسد الثغرات .
- تنوع مصادر عوائد الضريبة بدلا من الاعتماد على ضريبة مفردة غير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة .
- زيادة تحصيل ضريبة الدخل الشخصية من الأثرياء والميسورين .
- استهداف الاستهلاك الترفى فى رفع حصيلة الضرائب .
- تحصيل الضرائب على رؤوس الأموال بطريقة أكثر فعالية ودون التأثير على الاستثمار .

وتتميز الضرائب على رأس المال والتجارة الخارجية ( الرسوم الجمركية ) بسهولة تحصيلها , كما أنها أقل تراجعية من الضرائب غير المباشرة التى تؤثر على دخول الفقراء . إذ أن الاعتماد على الضرائب المحلية " غير المباشرة " بأنواعها المختلفة فى ميزانيات حكومات الدول النامية يزيد بصفة عامة درجات عدم المساواة فى الدخل . لذلك فإن التحول إلى تحصيل أكبر للضرائب المباشرة على أرباح الشركات والأفراد لابد وأن يؤخذ بعين الإعتبار .

وعادة ما تكون معدلات الضريبة على الدخل الشخصى فى الدول النامية غير تصاعدية فى الممارسة , حتى عندما تكون معدلات الضريبة الإسمية مرتفعة حتى تبدو وكأنها تصاعدية , فإن الاستثناءات العديدة والتعقيدات الأخرى مصحوبة بإدارة ضريبية وتحصيلية رخوة , تجعل الضرائب الحقيقية المدفوعة من الفئات الأكثر ثراءً متدنية كثيرا فى الواقع .

### أنماط الإنفاق الحكومى

يعتبر الانفاق العام عنصرا أساسيا , سواء للاستقرار أو للنمو فى الاقتصادات النامية . ولكن توجهات الاستثمار العام أكثر أهمية , إذ أن معظم البلدان النامية لا تملك

رفاهية اختيار زيادة حجم الاستثمار العام في كل الحقول التي تحتاج ذلك , فلا يمكن تجنب أن توضع بعض الأولويات قبل الأخرى .

ومن منظور إجتماعى , يجب التأكيد على أهمية الإنفاق الحكومى فى النشاطات التى تخلق مزيدا من الطلب وفرص العمل , من أجل الدفع نحو سياسات للاقتصاد الكلى تخلق زيادة ملموسة فى الناتج المحلى الاجمالى من خلال تجاوب العرض .  
ويجب التأكيد على أن الاستثمار العام ليس استراتيجية يتم توظيفها بمعزل عن غيرها من العوامل , فهناك حاجة لمراعاة الخصائص البنوية الأخرى فى الاقتصاد الوطنى مثل : الخيارات التكنولوجية , وعدم التساوى فى مستوى تطور القوى الانتاجية , والظروف المؤسسية .

ويجب تمويل هذه الأولويات فى السياسة العامة من مصادر وطنية وإقليمية . فتأمين الموارد اللازمة محليا لدعم الاستراتيجية الإنمائية يتطلب جهودا متضافرة , لأن العديد من البلدان العربية لا تملك المدخرات والايرادات الضريبية الكافية لتمويل هذه البرامج الطموحة لصالح الفقراء<sup>3</sup> . وتتطلب هذه البرامج دعما إضافيا من مصادر إضافية للإنفاق العام .

وتخزن معظم البلدان العربية إمكانات يمكن استغلالها لتحسين تحصيل الضرائب , فنسب الضرائب لا تتجاوز فى الكثير من الأحوال 20 % من الناتج المحلى الإجمالى . ويكاد النظام الضريبي فى معظم البلدان العربية يعتمد على فرض الضرائب غير المباشرة , ومنها الضرائب على النفط , مما يعمق الفوارق التى تشوب هيكل اقتصادات هذه البلدان . ولا تقرض بعض بلدان مجلس التعاون الخليجى أى ضرائب على الدخل , وتطبيق قوانين الضرائب فى مختلف أنحاء المنطقة متساهل إلى حد يبلغ معه الأثر المنشود من الضرائب مستوى أقل حتى مما يبدو عليه فى الظاهر .

#### جدول ( 1 )

نسبة الايرادات الضريبية من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة مختارة من البلدان العربية ( 2000 – 2004 ) ( % )

البلد	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	19	19	17,9	18,8	20,8
البحرين	4,2	4,6	4,5	غ م	غ م

CF. J.Weeks and R.Roy, " Thematic summary report: the macroeconomics of poverty ( <sup>3</sup> ) reduction – fiscal policy " (UNDP, 2003).

لبنان	12,5	11,9	15,1	غ م	غ م
اليمن	غ م	غ م	غ م	غ م	0,6

ملاحظة : غ م = غير متاح

المصدر : مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا (2005 – 2006) , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا , الأمم المتحدة

وتحتاج معظم البلدان العربية الى زيادة معدلات الضرائب واعتماد الضريبة التصاعدية . ونتيجة لذلك , تتطلب الاستراتيجيات الانمائية سياسات ضريبية ومالية نشطة تشجع النمو . إلا أن هذه السياسات يجب أن تتجنب الإفراط فى التوسع فى الانفاق العام , ليس لأن السياسات الانفاقية التوسعية تبعد الاستثمار الخاص لأنه ليس هناك ما يثبت أن هذا هو الحال فى البلدان العربية . فهذه البلدان تسجل معدلات منخفضة من الاستثمار الخاص نتيجة لانخفاض المدخرات وضعف الطلب .

ويجب تقييم السياسات المالية المناصرة للفقراء بتوازن دقيق , أى برامج الاستثمار الموجهة , ومنح الحوافز للقطاع الخاص لدعم أهداف الحكومة التى تستهدف الفقراء , والتنشيط الاقتصادى عند الضرورة .

##### 5. السمات المشتركة للأوضاع الاقتصادية فى المنطقة العربية

(1) الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ( ومشتقاته ) فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى مجموعة كبيرة من البلدان العربية . ويرتبط بذلك أن التقلبات فى معدلات النمو فى الناتج المحلى كانت فى أحوال كثيرة دالة فى تقلبات سعر النفط كما هو واضح من الجدول ( 2 ) .

(2) تعتمد البلدان النفطية الخليجية على خدمات العمالة المستوردة من آسيا والبلدان العربية "غير النفطية" , مما يؤدي الى نوع من الإعتماد المتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة , من ناحية , والبلدان " غير النفطية " المستفيدة من تحويلات العاملين , من ناحية أخرى . وهى التى تشكل أحد المصادر الرئيسية لتغذية جانب المتحصلات فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

(3) تتميز البلدان العربية بأن هناك معدل بطالة مرتفع ومزمن ( Chronic ) منذ سنوات طويلة .

(4) تعمل الإقتصاديات العربية فى ظل درجات عالية من المخاطرة وعدم التأكد , نظراً لطبيعة التوترات والصراعات المسلحة الدائرة نتيجة طبيعة المشاكل ذات الطابع " الجيوبوليتيكي " . وهذا يؤثر بدوره على الميل نحو الإستثمار لدى القطاع الخاص , حيث يؤدي إرتفاع درجات المخاطرة وعدم التأكد الى عزوف عدد كبير من المستثمرين فى القطاع الخاص عن الإستثمار

فى الآلات والمعدات وتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة . وفى المقابل يتم الهروب الى قطاع البناء والتشييد ذو العائد السريع , والمضاربة على الأراضى والعقارات ( إرتفاع " الميل الحدى للمضاربة " ) .

(5) تنسم المنطقة العربية بإرتفاع درجة التسربات للخارج ( leakages ) فى شكل رؤوس أموال , بالإضافة إلى ضعف أثار المضاعف داخل الإقتصاد الوطنى .

(6) تنسم المنطقة العربية بأن هناك سعياً دائماً , على مستوى الأفراد والمنشآت , للحصول على الربح ( Rent ) . كما يؤدى ارتفاع درجات الإحتكار ( degree of monopoly ) فى العديد من فروع النشاط الاقتصادى إلى إرتفاع مستوى الأرباح الإحتكارية .

(7) نظراً لإرتفاع معدلات السيولة فى الاقتصادات العربية , يجب التفرقة بين " رأس المال النقدى " ( Money Capital ) وبين " رأس المال العينى أو الحقيقى " . إذ يتم إعادة تدوير جزء كبير من رأس المال النقدى الى الخارج فى شكل استثمارات فى أصول مالية وعقارية أو فى شكل أصول مالية فى الداخل .

## جدول ( 2 )

### تطور اسعار النفط خلال الفترة ( 2009 / 2000 )

السنة	سعر البرميل ( بالدولار )
2000	27,6
2001	23,1
2002	24,3
2003	28,2
2004	36
2005	50,6
2006	61
2007	69,1
2008	94
2009	61

**المصدر :** منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ( OAPEC ) , تقرير الامين العام السنوى السادس والثلاثون ( 2009 )



## إطار ( 2 )

### تعويق التنمية في المنطقة العربية

لقد فرض الحصار الاقتصادي وإستمرار عدم الإستقرار الأمنى والأعمال القتالية قيوداً قاسية على الأنشطة الإقتصادية في المنطقة العربية, مما أعاق الجهود المبذولة في المجال المالى لإعادة الإعمار والتنمية . وعلاوة على ذلك , فإن شدة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة على مدى 22 يوماً في ديسمبر 2008 ويناير 2009 ألحقت دماراً هائلاً برأس المال البشرى والمادى هناك . وكان العامين 2009 و 2010 عامين للنمو السالب الذى يقدر معدلته بنسبة -1% في الأراضى الفلسطينية المحتلة .

---

المصدر :- الامم المتحدة , مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ( 2009/2008 ) , نيويورك 2009 .

## 6. النفط والتنمية في المنطقة العربية

من وجهة النظر العملية فإنه يمكننا تصنيف الإقتصاديات النفطية إلى مجموعتين رئيسيتين :

( أ ) مجموعة الإقتصادات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة

(ب) مجموعة الإقتصادات النفطية ذات الهياكل المتنوعة

ووفقا لهذا التحديد , نجد أن المجموعة الأولى تضم دولاً نموذجية مثل الكويت والإمارات وقطر , التي تتميز بأساس سكاني ضعيف وقطاع زراعى ضئيل للغاية , مع الإعتماد شبه المطلق على الربيع النفطي .

وتضم المجموعة الثانية دولاً كالعراق , والجزائر , التي تتميز إقتصاداتها بكونها أكثر تعقيدا وتنوعاً وأكثر تماثلاً مع دول العالم الثالث النامي . وفي المقابل , هناك دولاً نفطية كالمملكة العربية السعودية والجمهورية الليبية تجمع بين بعض الملامح والخصائص التي تميز كلا المجموعتين , وهي بذلك تشكل مجموعة ثالثة تشغل مركزاً وسيطاً بين المجموعتين .

وتكتسب العلاقة بين حجم السكان في الإقتصاد النفطي والكمية المعطاة من إنتاج النفط الخام أهمية خاصة . ولذا لا بد من التفرقة فيما بين تلك الإقتصادات ذات الأحجام السكانية الكبيرة وتلك ذات الأحجام الصغيرة . ويمكن تحديد الخط الفاصل التحكمي بين تلك الدول على أساس عدد براميل النفط الخام للفرد الواحد في اليوم ( Oil Barrels per capita / per day ) .

وفي ضوء صغر حجم السكان المحليين في إقتصادات بلدان الخليج , فإن العرض المحلي من العمالة الماهرة يعتبر محدوداً للغاية بالنسبة لإحتياجات التنمية ومتطلبات تسيير عجلة الحياة اليومية . ونتيجة لذلك , فإن الخدمات والأنشطة الرئيسية لا بد لها , لكي تدار بكفاءة , من الإعتماد على العمالة المستوردة والوافدة .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الروابط وعلاقات التشابك بين القطاع النفطي وبقية أجزاء الإقتصاد الوطني تعد محدودة للغاية . إذ أن مساهمة هذا القطاع في مجريات النشاط الإقتصادي تتم بصفة رئيسية من خلال توفير الموارد المالية للدولة ومن خلال قنوات ومسارات الإنفاق الحكومي . ويؤدي تزايد دخول الأفراد والأعمال التي تتولد من خلال آثار المضاعف للإنفاق الحكومي إلى إتاحة

فرص هائلة ومربحة للإستثمار فى قطاعات : الإسكان والعقارات والتجارة والتوزيع ( وهى المجالات الرئيسية للتكوين الرأسمالى الخاص ) .

وحيث أن الطفرة فى العوائد النفطية فى تلك الإقتصادات قد حدثت بعد ربح طويل من الزمن إتسمت فيه الأوضاع الإقتصادية بالركود المزمع والفقر الشديد , فإن الإتجاهات نحو زيادة حجم ومستويات الإستهلاك الفردى الجارى أخذت تتعاظم لتطبع مسار الحياة الاقتصادية . وعلى مر السنين , أخذت أنماط الحياة لدى المستهلكين فى الدول النفطية تعتمد بصورة مكثفة على إستيراد السلع والخدمات من الخارج .

وهنا يكمن المأزق التاريخى الذى تعيشه الإقتصادات النفطية فى المنطقة العربية , ذلك أن توافر العائدات النفطية بكميات كبيرة يمنح هذه المجتمعات فترة سماح يمكن أن يتم من خلالها تنفيذ جانب كبير من المهام المعقدة للتنمية الإقتصادية بوسائل ميسرة . بيد أن هذا " السماح " بعينه هو الذى يؤثر تأثيرا بالغا على نمط التفضيلات الزمنية لصالح الحاضر على حساب الأجل الطويل .

ويعود ذلك , لأن جانب من المشكلة يكمن فى أنه لدى الإرتفاع الهائل وغير المتوقع فى عائدات النفط , فإن نوع من السكره يعم الدول النفطية مؤدياً إلى تبني نمط من التفضيل الزمنى ينحاز بشدة لصالح الحاضر والإستهلاك الجارى على حساب الإدخار والإستثمار . وهناك عدد من القنوات والأليات المحددة التى يجرى من خلالها إعادة توزيع " الربح النفطى " لصالح الصفوة التجارية والعقارية .

وفى ضوء تلك الخلفية , فإن الإشكالية الحقيقية التى تواجه صانعى السياسة فى الدول النفطية هى المفاضلة بين زيادة حجم الإستثمارات المنتجة فى الداخل أو تكديس مزيد من الأصول المالية فى الخارج . وتتخلص الخيارات الأساسية التى تحكم مسار عملية النمو فى تلك البلدان فى : ماهو معدل الإحلال بين ثلاثة أنواع من الأصول :

( أ ) الموارد النفطية المخترنة فى باطن الأرض .

(ب) الإستثمار فى الطاقات الإنتاجية والبنية التحتية .

(ج) تراكم الأصول المالية فى الخارج .

وينبغي عدم الخلط بين مفهومي الدخل المتجدد , من ناحية , وبين عملية " المبادلة بين الأصول " , من ناحية أخرى . فما إصطاح على إعتباره عائدات الصادرات النفطية في تلك البلدان لا يعتبر دخلاً تولده عملية أو نشاط متكرر . بل مجرد عملية تبادل بين نوعين من الأصول : النفط المخزون في باطن الأرض و الموارد المالية السائلة .

وقد أثبتت وقائع التاريخ الحديث منذ الطفرة في العوائد النفطية منذ عام 1973 أن الزيادة في عائدات النفط الإسمية لا تعنى في حد ذاتها الشيء الكثير . إذ أن توافر النقد الأجنبي ليس إجازة مرور للتنمية الاقتصادية السريعة . فعائدات النفط يجب أن لا ننظر إليها بمنظور " نقودى " , أى بمقدار عدد الدولارات التى يجلبها بيع كمية معينة من النفط , وإنما يجب النظر إليها من خلال ما تستطيع أن تشتري من وسائل ومقومات التنمية .

ومنذ أواسط الثمانينات , وعلى الرغم مما تخترنه المنطقة من موارد طبيعية , انخفض معدل الاستثمار من 29% من الناتج المحلى الاجمالي فى عام 1978 الى نسبة متواضعة قدرها 16% فى عام 2002 . ولم يكن هذا الانخفاض المتداخل فى الانتاج والاستثمار ليتوقف ما لم تحدث الزيادة غير المتوقعة فى أسعار النفط .

وفى التسعينات , استمر تراجع أسعار النفط وتقلبها الشديد فى مختلف أنحاء المنطقة . وكان هذا العامل الرئيسى لتراجع الأداء الإقتصادى فى البلدان العربية . فقد اضطرت معظم البلدان الى التكيف مع تراجع حاد فى الدخل الحقيقى , ولا سيما عن طريق خفض الانفاق العام . ومع أن التطورات السلبية التى شهدتها أسواق النفط أصابت إقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجى بأثر بالغ , نجح العديد من الإقتصادات الأكثر تنوعا , ومنها على وجه الخصوص : الأردن ومصر , فى تنويع إقتصاداتها وتقليص اعتمادها غير المباشر على النفط .

وأحدث ضعف تراكم رأس المال فى المنطقة أثراً سلبية على استيعاب الأيدى العاملة وانتاجيتها . فالبلدان العربية تسجل أعلى معدل للنمو السكانى , وكذلك أعلى معدل للوافدين الجدد الى سوق العمل فى العالم . ونتيجة لذلك , لعل من غير المفاجىء أن تعاني المنطقة من أعلى معدل للبطالة فى العالم . ففى البلدان العربية " غير النفطية " تتراوح نسبة العاطلين عن العمل و " ذوى العمالة " الناقصة بين 25% و 30% من مجموع السكان . بينما تسجل البلدان النفطية معدلات أدنى , إذ تتمتع بمرونة تسمح لها بوقف استخدام الأيدى العاملة الاجنبية لإتاحة فرص العمل للمواطنين<sup>4</sup> .

### جدول ( 3 )

#### مساهمة الصادرات النفطية فى الناتج المحلى الإجمالى

<sup>4</sup> مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا ( 2005 - 2006 ) , ص 47 - 48 .

للدول العربية الأعضاء فى الأوبك ( عام 2009 )

نسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلى الاجمالى %	الصادرات النفطية (بالمليار دولار)	الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار دولار)*	البلد
			أ – البلدان العربية المصدرة للنفط
43	43	100	العراق
37	42	113	الكويت
31	144	468	السعودية
30	30	100	ليبيا
30	16	54	قطر
26,8	44	164	الامارات
21	33	161	البحرين
12,6	22	174	الجزائر
			ب – بلدان المشرق العربى ومصر
9	5	56	سوريا
2	2,1	164	مصر

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAEPC) , تقرير الأمين العام السنوى السادس والثلاثون ( 2009 )

\* مؤشرات البنك الدولى للتنمية ( عام 2009 )

جدول ( 4 )

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

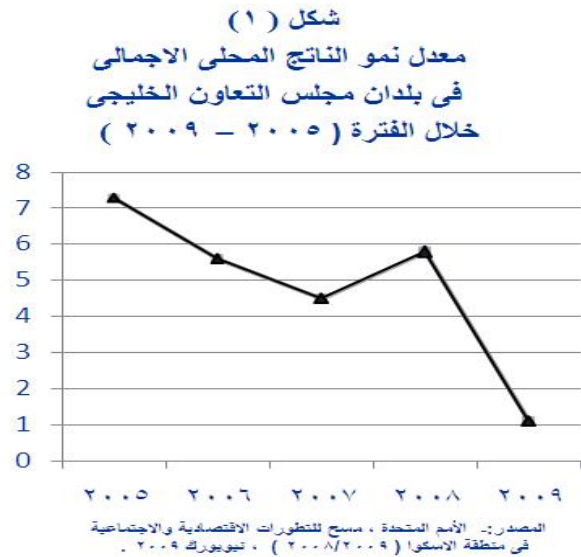
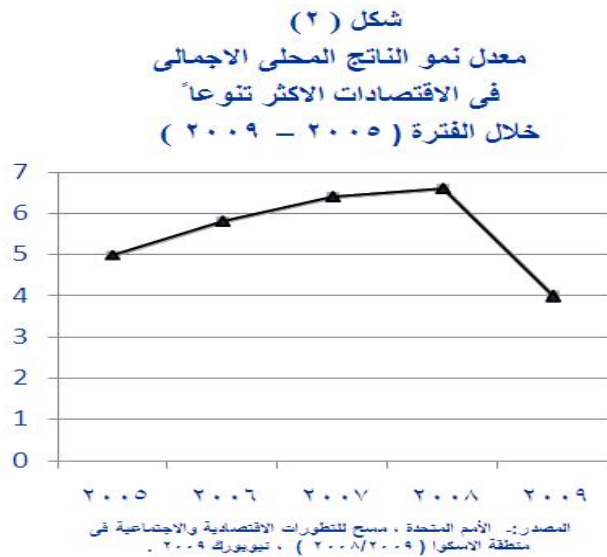
( % )

خلال الفترة ( 2009 – 2005 )

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ( الحقيقى )					البلد / المنطقة
2009	2008	2007	2006	2005	

0,5	7,4	5,2	9,4	10,5	الامارات العربية المتحدة
2	6,3	8,1	6,5	7,9	البحرين
1.5	6	6,1	7,2	6	عمان
7	16	9,5	12,2	6,1	قطر
0,7	6,1	4,6	6,3	11,4	الكويت
0,7	4,2	3,4	3,2	5,6	المملكة العربية السعودية
<b>1,1</b>	<b>5,8</b>	<b>4,5</b>	<b>5,6</b>	<b>7,3</b>	<b>بلدان مجلس التعاون الخليجي</b>
3,6	6	6	6,3	7,1	الأردن
3,2	6,5	6,6	5,1	4,5	الجمهورية العربية السورية
4,2	8,5	10	11,3	8,6	السودان
5	8,9	5	6,2	0,7 -	العراق
1 -	1,7 -	0,6	8,3 -	6,7	الأرض الفلسطينية المحتلة
3	5,5	4	صفر	1,1	لبنان
4,5	6,5	7,2	7,1	6,8	مصر
2	4,5	4,7	5,4	5,8	اليمن
<b>4</b>	<b>6,6</b>	<b>6,4</b>	<b>5,8</b>	<b>5</b>	<b>الاقتصادات الأكثر تنوعاً</b>

المصدر:- الأمم المتحدة , مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ( 2009/2008 ) , نيويورك 2009



### إطار ( 3 )

#### حول البطالة وسوق العمل في المنطقة العربية

شهد معدل البطالة فى المنطقة العربية بواذر تحسن فى السنوات الأخيرة ولكنه لا يزال يفوق معدل البطالة فى مناطق أخرى من العالم . وقد حمل التدهور المتوقع لظروف العمالة جامعة الدول العربية على اعتبار العقد 2010 – 2020 " **العقد العربى للعمالة** " , وذلك فى مؤتمرها الأول للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والانمائية الذى عقد فى الكويت فى يناير 2009 . غير أنه فى غياب مبادرات لإعادة توزيع الثروة والدخل , وفى غياب التركيز على سياسات للتنمية من أجل **زيادة تنوع الهياكل والتصنيع** , ليس من المرجح أن تكون الأفاق المستقبلية لتوفير فرص العمل والحد من الفقر آفاقاً مشرقة .

وللتخفيف من حدة التضخم فى أسعار السلع الاستهلاكية , أجريت تسويات للأجور فى العديد من بلدان المنطقة . بما فيها الأردن فى شكل تعديل الحد الأدنى للأجور , وفى لبنان فى شكل تعديل الأجور فى القطاع العام ( 2008 ) . غير ان تلك التسويات لا تفى بالمتطلبات الدنيا اللازمة لمعالجة هذه القضايا , وفى غياب منظمات عمالية مستقلة فى المنطقة تبدو الزيادة فى الأجور عملاً خبيراً وليس حقا من الحقوق الاجتماعية . وقد أنشأت الأردن **صندوق للبطالة** ضمن مؤسسة الضمان الاجتماعى فى عام 2009 . ورغم تأكيد الحكومات أن التنمية الاجتماعية أولوية مالية , لا يزال هناك خوف , لا سيما بالنسبة للإقتصادات الأكثر تنوعاً , من ان يؤدي التدهور المتوقع للأوضاع المالية الى تراجع إنفاق الحكومات على التنمية الاجتماعية .

**المصدر :-** الأمم المتحدة , مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا (2008 – 2009) , نيويورك 2009 .

## 7. السياسة النقدية ومكافحة التضخم\*

يقصد بالسياسة النقدية عموماً السياسة التى تتدخل بموجبها الدولة فى تنظيم المعروض النقدى وأسعار الفائدة . ويتولى تنفيذ هذه السياسة البنك المركزى , إما بصفته الجهة المنظمة للقطاع المصرفى , أو من خلال مشاركته فى عمليات السوق المفتوحة وفى تمويل العجز الحكومى .

ومن الضرورى أن يهدف التحكم بأسعار الفائدة إلى ضمان توازن السوق المالية والنقدية , بما فى ذلك التوازن بين المدخرات والاستثمارات . فلا تمييز فى أسعار الفائدة بين القطاعات الاقتصادية ( فالجميع يدفعون أسعار الفائدة ذاتها على القروض بصرف

\* يعتمد هذا الجزء بشكل كبير على مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا (2005-2006) الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا

النظر عن الأهمية الاجتماعية والعوامل الخارجية المحيطة بمشاريعهم الاستثمارية ) .  
ولذلك من المهم أن يترافق التحكم بأسعار الفائدة مع أدوات أخرى , منها , تقديم الحوافز  
للاتمادات الموجهة للاستثمار فى القطاعات ذات الأولوية التى تخدم مصالح الفقراء .

ولا شك فى أن السياسة الانكماشية المالية والنقدية يمكن أن تساعد فى تقليص  
معدلات التضخم مهما كانت أسبابه . غير أن هذه الاستراتيجية نادرا ما تنسجم مع أهداف  
النمو المطرد , والاستقرار الاقتصادى الكلى . فالسياسات الانكماشية تؤدى غالبا الى تقييد  
النمو , وتحويل الدخل الى القطاع المالى والشريحة الغنية من السكان , وتتضارب مع  
أهداف السياسات المالية المناصرة للفقراء , وقد تجردها من الفعالية .

ويعزى عدم صحة هذا النهج التقليدى إلى أنه لا توجد أدلة قوية تؤكد وجود علاقة  
مقايضة واضحة بين التضخم والنمو , لا فى البلدان العربية ولا فى مناطق أخرى . وحتى  
لو وجدت علاقة المقايضة هذه , يرجح أن تكون علاقة غير خطية . فمع أن الانخفاض  
الشديد والارتفاع الحاد فى معدل التضخم يمكن أن يلحقا أضرارا بالنمو . وتوضح  
الدراسات التطبيقية أن التضخم المعتدل لا يحدث أثارا سلبية على النمو والتوزيع والفقراء  
, وهو ليس عرضة للتسارع . علاوة على ذلك , لا يؤدى التضخم المعتدل , بالضرورة ,  
الى تباطؤ النمو , وتراجع الاستثمار , وتفاقم البطالة , وتضاؤل الاستثمار الأجنبى  
المباشر , أو تدهور أى من المتغيرات الهامة الكلية , بما فى ذلك توزيع الدخل<sup>5</sup> .

فالتضخم المعتدل يمكن حتى أن يساعد فى تعزيز النمو الاقتصادى المطرد , ولا  
سيما فى حالات توفر الطاقة الفائضة , وارتفاع معدلات البطالة أو العمالة الناقصة .  
وتدعى النظرية السائدة أن التضخم يلقى أعباء كبيرة على الفقراء , وأفراد الطبقة  
الوسطى بالذات , لأن دخولهم ( وخصوصا الأجور ومعاشات التقاعد والمستحقات )  
تتحدد بالقيمة الاسمية , وتتعرض للتآكل السريع فى حالات التضخم . كما تشكل السيولة

<sup>5</sup> أنظر فى ذلك :

- M.Bruno , " Does inflation really lower growth ?" , finance and development, vol. 32,  
no. 3 (September 1995),pp. 35- 38 :
- M. Bruno and W. Easterly , "Inflation and growth: In search of a stable relationship",  
federal Reserve Bank of st Louis Review (May – June 1996) , pp. 139-146: R.  
Dornbusch and S. Fischer , " Moderate inflation" NBER Working paper no. 3896 (  
national Bureau of Economic Research ( NBER ) , March1993) :
- G. Epstein and E. yeldan , " Alternatives to inflation targeting monetary policy for  
stable and egalitarian growth in developing countries: A Multi-country research  
project " ( unpublished manuscript, April 2004 ) : and J.M. Rao, op. cit .



جزءا كبيرا من أصول تلك الفئات مقارنة بأصول الأغنياء , وهذه السيولة تفقد قيمتها بفعل التضخم .

ومن الضروري أن تضم سياسات مكافحة التضخم فى المنطقة العربية مجموعة واسعة من السياسات المنسقة بدقة والتي تشمل السياسة النقدية والمالية , وسياسة الأسعار والدخول , والسياسة الصناعية , وسياسة سعر الصرف .

إذ أن سياسات مكافحة التضخم فى المنطقة العربية يجب أن تعالج أسباب **التضخم البنئوى** ( أو طويل الأجل ) , والمتصلة بجانب العرض فى الاقتصاد , وخصوصا فى الاقتصادات الأكثر تنوعا<sup>6</sup> . أما الاستراتيجيات السائدة لمكافحة التضخم , فتركز على الظواهر النقدية للتضخم , وآليات انتشاره , مما يؤدى إلى تركيز شبه حصرى على جانب الطلب فى الاقتصاد .

ومع أن خفض معدل التضخم يمكن تحقيقه بكلفة اجتماعية مقبولة , فهو يتطلب أكثر من مجرد ضبط الإنفاق العام , أو تحديد المعروض النقدى , أو رفع أسعار الفائدة . فمعدل التضخم المنخفض والمستقر , فى الأجل الطويل , هو محصلة لعمليات تنمية إقتصادية طويلة الأجل ولإلتزام اجتماعى بتثبيت الأسعار , وذلك فى اطار عقد اجتماعى يرتكز على الحقوق الإجتماعية للسكان .

## 8. إستهداف التضخم

ومن الاجراءات فى مجال **استهداف التضخم** هو تكليف البنك المركزى باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة له لتخفيض معدل التضخم الى ما دون رقم معين . والاداة التى تستخدم لتحقيق هذا الهدف فى معظم الأحيان هى **سعر الفائدة الإسمى** . والحجة الرئيسية التى تساق دفاعا عن استهداف التضخم هى ان تخفيض معدل التضخم مع التحكم بتقلباته فى حدود معينة , يعزز النمو من خلال تهيئة البيئة المستقرة للإستثمار الخاص على صعيد الاقتصاد الكلى .

<sup>6</sup> فى المقابل , يرتبط التضخم فى الاقتصادات العربية النفطية ارتباطا وثيقا بميزان المدفوعات .

وفى هذا السياق تبرز مسألتان أساسيتان هما : مفعول استهداف التضخم والحكمة منه , ومعدل التضخم الذى يجب استهدافه . وافترض أن استهداف التضخم يأتى بفوائده يتطلب أن تقتنع معظم البنوك المركزية فى البلدان النامية بأنها تستطيع , باستخدام الادوات النقدية المتاحة لها , أن تتوصل الى معدل تضخم محدد مسبقاً , وأن تحافظ على استقراره فى ظل تقلبات محدودة . ويفتقر هذا الطرح الى الواقعية , إذ أن عنصر المفاجأة قد يشكل عاملاً كبيراً لا يمكن تجنبه فى المنطقة العربية .

ومع أن لمبدأ الاستهداف الحقيقى حسناته فى اطار كلى يتسم بالإنصاف , تشوبه مشكلتان رئيسيتان هما :

( أ ) علاقة الهدف بأدوات السياسة العامة .

(ب) جدوى هذا الاستهداف فى البلدان العربية .

والهدف الرئيسى للاستراتيجية الكلية التى تتسم بالإنصاف هو تخفيف حدة الفقر . غير أن هذا الهف لا يمكن تحقيقه بطريقة عملية . فمن غير المجدى تحديد أهداف سنوية لتخفيف حدة الفقر , لأن معدلات انتشار الفقر تتقلب وفقاً لتغيرات عديدة قصيرة الاجل , يكون تأثير السياسات العامة عليها محدوداً . ومن المعروف عموماً أن تخفيف حدة الفقر هى عملية طويلة الأجل , وهى عملية لا تنفصل عن الالتزام بتحقيق الاهداف الانمائية للألفية .

وفى ظل الخصائص الهيكلية للبلدان العربية , يصبح الاستهداف نهجا غير ممكن وغير مستحسن فى أن واحد .

وعندما تتحرر السياسة النقدية من قيد استهداف التضخم يمكن أن تساهم فى " النمو المنصف" . غير أن السياسة النقدية لا تحدث أثراً يذكر على تعزيز النمو لصالح الفقراء اذا إستُخدمت باعتبارها الأداة الرئيسية لإدارة السيولة . وفى المقابل عندما تكون هذه السياسة داعمة لسياسة مالية توسعية , يمكن ان يحدث أثراً غير مباشر على تعزيز النمو لصالح الفقراء . وبوجه عام , إذا كانت الضغوط التضخمية خفيفة , يمكن أن يأتى هذا الدعم على شكل أسعار فائدة إيجابية ولو متدنية , أو زيادة فى المعروض النقدى .

وفى ظل الأسواق المالية الصغيرة , تنخفض فعالية السياسة النقدية فى تعزيز الاستثمار الخاص . غير أن محدودية قدرة البنك المركزى فى تشجيع الاستثمار لا تعنى أن البنك المركزى لن يكون له دور

فى تحقيق الإنصاف من خلال أسعار الفائدة . فلتخفيض أسعار الفائدة من جانب البنك المركزى أثران على تعزيز الإنصاف هما :

( أ ) يحدث تخفيض أسعار الفائدة اثرا إيجابيا على توزيع الدخل لأن السندات الحكومية كثيرا ما يملكها الأثرياء أو مؤسسات يملكها الأثرياء .

(ب) يعنى تخفيض أسعار الفائدة تخفيف عبء خدمة الديون المحلية فى الموازنة العامة للدولة , وبالتالي توسيع المجال المالى للنفقات الحكومية التى تتسم بالإنصاف .

وعندما تكون الزيادة فى المعروض النقدى أسرع من زيادة الإنتاج الحقيقى , يمكن أن يكون لذلك أثر ايجابى على الإنصاف , إذ يعزز التعمق المالى ( الذى هو نسبة المعروض النقدى الى الإنتاج الكلى ) وهو منخفض عادة فى المنطقة العربية . وتثير ادارة المعروض النقدى جدلاً حول أنسب الادوات لمكافحة الضغوط التضخمية عندما تصبح هذه الضغوط شاعلا خطيرا من شواغل السياسة النقدية .

وتتطلب السياسة النقدية التى تتسم بالإنصاف إبقاء التضخم عند معدلات معتدلة , كما تتطلب زيادة المعروض النقدى الذى يشجع النمو , وزيادة درجة التعميق المالى .

## 9. الضغوط التضخمية فى الاقتصاد العربى

نظرا للنمو المطرد فى الطلب المحلى , تعرضت المنطقة العربية إلى ضغوط تضخمية متصاعدة طوال عامى 2007 و 2008 . فى وقت بدأت فيه الأسعار العالمية للسلع الأساسية فى الارتفاع , بما فى ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية . وانعكس ذلك الارتفاع غير العادى فى الأسعار العالمية للحبوب على أسعار المواد الغذائية .

كما لوحظ فى السنوات القليلة الماضية , إستمرار إرتفاع أسعار تأجير العقارات التجارية والسكنية , بالتوازي مع إرتفاع قيمة الأصول العقارية .

## جدول ( 5 )

### معدل تضخم أسعار السلع الإستهلاكية

خلال الفترة ( 2005 – 2009 ) ( % )

معدل تضخم اسعار السلع الاستهلاكية					البلد / المنطقة
2009	2008	2007	2006	2005	
5,2	18,6	11,1	9,3	6,2	الإمارات العربية المتحدة
3,5	3,5	3,3	2,1	2,6	البحرين
6	12,4	5,9	3,4	1,9	عمان
11,2	15	13,8	11,8	8,8	قطر
5,7	10,4	5,5	3,1	4,1	الكويت
4,5	10	4,1	2,2	0,7	المملكة العربية السعودية
<b>5,2</b>	<b>12</b>	<b>6,3</b>	<b>4,3</b>	<b>2,8</b>	<b>( أ ) بلدان مجلس التعاون الخليجي</b>
6,5	14	5,4	6,3	3,5	الأردن
6	14,7	4,5	10	7,4	الجمهورية العربية السورية
11	15	8	7,2	8,4	السودان
5	2,7	31	53	37	العراق
5,2	10	2,7	3,8	3,5	الأرض الفلسطينية المحتلة
5,7	11,7	6,7	1,5	2,6 -	لبنان
9,7	17	9,5	7,6	4,9	مصر
12,7	19	7,9	11	11,8	اليمن
<b>8,2</b>	<b>13,9</b>	<b>11,5</b>	<b>14,2</b>	<b>9,8</b>	<b>( ب ) الإقتصادات الأكثر تنوعا</b>

المصدر:- الأمم المتحدة , مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ( 2009/2008 ) , نيويورك 2009 .

## إطار ( 4 )

### حول السياسة النقدية في المنطقة العربية

في أعقاب الأزمة المالية العالمية إنتقلت السلطات النقدية في المنطقة العربية من سياسة تشديد القيود النقدية إلى سياسة تخفيفها . وتمت سلسلة من حالات خفض أسعار الفائدة في المنطقة منذ أكتوبر 2008 إلى جانب خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية وتقديم تسهيلات إضافية فيما يتصل بالإقراض . وهذا التحول في السياسة النقدية جلب معه انخفاضا تدريجيا في أسعار الفائدة في سوق المال " بين المصارف " ( Inter-bank ) , هذه الأسعار التي كانت قد ارتفعت ارتفاعا شديدا في سبتمبر

2008 .

ومارست عدة بلدان فى المنطقة , وهى الأردن ومصر وقطر , مزيدا من الحذر فيما يتصل بتخفيف القيود النقدية .

## 10. نحو إطار للسياسة الكلية من أجل الإنصاف

يجب أن يكون لأي إطار كلى من أجل الإنصاف ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- (1) تحقيق معدل نمو يفوق معدل التزايد السكاني .
- (2) تخفيف التقلبات في معدلات النمو .
- (3) توجيه عمليات النمو نحو مسار أكثر إنصافاً للفقراء ومحدودي الدخل .

وفي هذا السياق , يعتبر تحديد كيفية رفع معدل النمو أقل العناصر إشكالية . إذ تبقى العوائق الرئيسية أمام دفع عجلة النمو وهي السياسات المالية الانكماشية , والسياسة النقدية التقييدية , ووجود قيود على ميزان المدفوعات في بعض البلدان .

ويمكن تحويل السياسة المالية الخاضعة للقيود الى سياسة توسعية باعتماد برنامج للاستثمار العام يتسم بكثافة فرص العمل, ويمول من الاقتراض, أو من مصدر افضل هو زيادة المساعدات الانمائية . وتتطلب السياسة النقدية الهادفة الى تشجيع النمو استخدام اسعار الفائدة كأداة للاستثمار طويل الاجل بدلا من استخدامها لأغراض التثبيت القصير الاجل . وازافة الى ذلك يمكن أن تكون المساعدات الانمائية مصدرا هاما لدعم البلدان النامية في الفترة الانتقالية ريثما تتوصل الى تقوية أدائها على صعيد الصادرات .

ولعل التخفيف من درجة عدم الاستقرار في عمليات النمو يطرح التحدي الاكبر أمام راسم السياسة الاقتصادية نظرا الى الخصائص البنوية لبلدان المنطقة العربية ولا سيما اعتماد معظمها على الاسعار المتقلبة لصادرات النفط . كما أن هناك أدلة قوية تشير الى عدم استقرار النمو وخصوصا في بلدان شمال افريقيا " غير النفطية " حيث قاربت نسبة التقلب في معدلات النمو نحو 20 % .

وكانت السياسات المالية والنقدية التي طبقت في إطار معظم برامج التثبيت والتكيف الهيكلي – التي طبقت منذ تسعينات القرن الماضي - عاملا أدى إلى تفاقم عوامل الانكماش التي تخل بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان العربية . ولذا فالسياسة المالية التي تتسم بالانصاف وتشجع النمو تتطلب زيادة الانفاق في مجالات معينة تستوفي ثلاثة عناصر أساسية هي : إنعاش الطلب , وزيادة العرض , وإعادة التوزيع .

وفي غياب برامج مجمعة للاستثمارات الضخمة يتمثل عنصر الانصاف في إطار السياسة المالية في جانب الانفاق الاجتماعي وفرض الضرائب التصاعدية . ويمكن أن يؤدي نمط توزيع جديد للنفقات العامة لصالح الفقراء إلى درجة أكثر من الإنصاف في استراتيجيات النمو , وأن يكون الاستثمار العام شرطا أساسيا في استراتيجية النمو من أجل الإنصاف .

وقد سبق دحض الحجة القائلة بأن الاستثمار العام في البلدان النامية يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص . إذ أن الذين يروجون لهذ المقولة هم الذين يحثون الحكومات على اجراء تغييرات جذرية في السياسة العامة تهدف الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر , ولا يبدون قلقاً بالغا من أن يؤدي ذلك الاستثمار الاجنبي الى مزاحمة الاستثمار الخاص المحلي . وبوجه عام , تحدث المزاحمة عندما يكون الاقتصاد قريبا من مستوى التوظيف الكامل . ولكن عندما تتوافر موارد غير مستغلة , يبقى المجال

الاقتصادى مفتوحا أمام زيادة جميع انواع الانفاق , سواء أكان فى إطار القطاع العام أم فى إطار القطاع الخاص .

ولعل من أهم السياسات التى تؤدى الى نجاح الانصاف والعدالة لعمليات النمو هى ما يسمى " الاقتسام العادل لثمار النمو " أو ما يسمى باللغة الانجليزية ( Shared Growth ) . وهى سياسة تم تطبيقها بنجاح فى بلدان جنوب شرق آسيا , كما عبرت عنها التقارير الدولية التى تحدثت عن " المعجزة الآسيوية " . وذلك على عكس السياسات التى تم تطبيقها فى بلدان أمريكا اللاتينية ( قبل وصول تحالف يسار الوسط الى الحكم هناك ) , وكما هو الحال فى بلدان الشرق الأوسط والمنطقة العربية . حيث أن جانب كبير من ثمار النمو تستأثر به الفئات الميسورة التى تحتل الـ 20% فى قمة توزيع الدخل , بعد سقوط " نظرية التساقط " لثمار النمو ( The Trickle-Down Effect ) ولذا فإن **البعد الاجتماعى** يجب أن يكون حاضراً بقوة عند صياغة السياسات الكلية للنمو والتنشيط الاقتصادى .

## قائمة المراجع المستخدمة :

### أ) المراجع العربية :

- 1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ( OAPEC ) , تقرير الامين العام السنوى السادس والثلاثون ( 2009 ) .
- 2) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا ( 2005 – 2006 ) , الأمم المتحدة .
- 3) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا ( 2008-2009 ) , الأمم المتحدة .
- 4) مؤشرات البنك الدولى للتنمية ( عام 2009 ) .
- 5) دكتور محمود عبد الفضيل , " أفاق التنمية الاقتصادية فى البلاد النفطية الربيعية " , مجلة النفط والتعاون العربى ( أبريل 1981 )

### ب) المراجع الأجنبية :

1. CF. J.Weeks and R.Roy, " Thematic summary report: the macroeconomics of poverty reduction – fiscal policy " (UNDP, 2003). ,
2. M.Bruno, " Does inflation really lower growth ?" , **finance and development**, vol. 32, no. 3 (September 1995),pp. 35- 38 :
3. M. Bruno and W. Easterly, "Inflation and growth: In search of a stable relationship", **federal Reserve Bank of st Louis Review** (May – June 1996) , pp. 139-146: R. Dornbusch and S. Fischer, **Moderate inflation** NBER Working paper no. 3896 ( national Bureau of Economic Research ( NBER ) , March1993) :
4. G. Epstein and E. yeldan, " Alternatives to inflation targeting monetary policy for stable and egalitarian growth in developing countries: A Multi-country research project " ( unpublished manuscript, April 2004 ) .